العلاقات التجارية العراقية – التركية بعد عام (2003) الواقع والطموح

م.احمد عباس عبد الله الدليمي أ.م.د عبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي

جامعة الفلوجة/ كلية الإدارة والاقتصاد

The Issue of trade exchange between the (Iraq and Turkey) after the year 2003

Lec:Ahmad Abbas Abdullah Ass.prof:Abdulrahman Abed Jumea

University of Fallujah
College of Administration and Economics

تاريخ استلام البحث 2020/6/1 تاريخ قبول النشر 2020/6/24

المستخلص:

تناول البحث موضوع التبادل التجاري بين البلدين (العراق وتركيا) بعد عام (2003) وما شهده العام المذكور من احداث على مستوى البلدين فبالنسبة للعراق احتل من قبل القوات الأمريكية وما خلفه هذا الاحتلال من تدمير لبنية الاقتصاد العراقي، وأما بالنسبة لتركيا فقد تأثرت هي الأخرى بهذا الاحتلال نتيجة الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد التركي وشركاته المختلفة بسبب توقف عمليات التبادل التجاري بين البلدين حيث بلغ حجم التبادل المذكور ما قيمته (870) مليون دولار عام (2003) ثم أرتفع هذا المبلغ ليصل الى (13) مليار دولار عام (2013) ورغم هذه الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين فأن الميزان التجاري يجري فقط لصالح تركيا وبنسبة (100%) ومنذ عام (2003) لغاية عام (2019) فضلاً عن ذلك فقد تعددت المجالات والميادين التي شملتها عمليات التبادل التجاري ولم تقتصر على السلع والبضائع وإنما شملت النفط الخام والغاز الطبيعي والاستثمارات والسياحة وانتقال الايدي دولار بحسب ما يصرح به مسؤولو البلدين لتصل أي بزيادة مقدارها (25%) عما كان عليه حجم التبادل التجاري العاملة وغيرها وهنالك سبل وآليات ساعدت على تحقيق ذلك منها تصفير المشاكلات وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي عقدت وتعقد بين البلدين من أجل تطوير وزيادة حجم التبادل التجاري ليصل الى (20) مليار سابقاً مع وجود آفاق مستقبلية لدى البلدين من أجل إقامة مشاريع مشتركة تخدم اقتصاد البلدين خاصة الاقتصاد العراقي الذي يعاني من نقص في أغلب السلع الضرورية التي يستوردها من تركيا وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية.

Abstract:

The research dealt with the issue of trade exchange between the two countries (Iraq and Turkey) after the year (2003) and the events that took place in the aforementioned year at the level of the two countries. For Iraq, it was occupied by the American forces and the destruction that the structure of the Iraqi economy left behind, and as for Turkey, it was also affected by this The occupation is a result of the great losses suffered by the Turkish economy and its various companies due to the interruption of commercial exchanges between the two countries, as the mentioned exchange volume reached 870 million dollars in (2003), then this amount increased to (13) billion dollars in (2013). This increase in the volume of trade between me The two countries, the trade balance is conducted only for the benefit of Turkey, at a rate of (100%) and from (2003) to the year (2019) .Moreover, the fields and fields that were included in the commercial exchanges were numerous and were not limited to commodities and goods, but also included crude oil, natural gas, investments, tourism and the transfer

of hands. There are ways and mechanisms that helped achieve this, including clearing the problems and activating the agreements, treaties and protocols that were concluded and held between the two countries for the development and increase of the volume of trade exchange to reach (20) billion dollars according to what is declared by the officials of the two countries to reach any increase of (25%) from I had to E. The volume of trade exchange previously with the presence of future prospects in the two countries in order to establish joint projects that serve the economies of the two countries, especially the Iraqi economy, which suffers from a shortage in most of the necessary goods that it imports from Turkey and others.

Key word: trade exchange.

المقدمة:

تشكل العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ركناً أساسياً ومهماً في العلاقات القائمة بين البلدين خاصةً وإن البلدين يرتبطان بعلاقات اقتصادية وتجارية تعود بداياتها الى عشرينيات القرن الماضي اي مع بداية تأسيس الدولة العراقية عام (1921) واعتراف الحكومة التركية بها كدولة مستقلة عن الدولة العثمانية (آنذاك).

وقد مرت تلك العلاقات بالعديد من المواقف والظروف وفقاً لما شهدته الساحتان العراقية والتركية من أحداث وتطورات انعكست على سير العلاقات بين البلدين فبالنسبة للعراق تعرض الى العديد من المشكلات والظروف منها احتلال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام (2003) وتغيير نظامه السياسي، فضلاً عن العمليات العسكرية التي عمت بعض المحافظات العراقية عام (2014) أمّا بالنسبة لتركيا فقد تعرضت للعديد من الازمات الاقتصادية أثرت وبشكل واضح على اقتصادها الوطني خاصةً أزمة عام (2001) التي أدت الى انهيار سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم والبطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية وغيرها فضلاً عن الأزمة المالية العالمية عام (2008) وما أحدثته أيضاً من تأثير على الاقتصاد التركي ناهيك عن التغير الذي حصل في تركيا من الناحية السياسية والذي نجم عنه أستلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام (2002) وما حدثة من تغير في واقع الاقتصاد التركي فضلاً عن تغير علاقة تركيا مع محيطها الإقليمي والدولي خاصةً مع العراق انطلاقاً من الشعار الذي رفعه الحزب المذكور (تصفير المشاكل) مع دول الجوار الإقليمي فقد شهدت الأعوام التي تلت عام (2003) تطوراً في علاقات تركيا التجارية مع العراق حيث أرتفع حجم التبادل التجاري المذكور من (870) مليون دولار عام (2003) الى (13) مليار دولار عام (2013) مع طموح مستقبلي لدى الجانبين بإيصال حجم التبادل التجاري الى (20) مليار دولار عند حلول عام (2020)، فقد تعددت مجالات التبادل بين البلدين والتي كانت مختصرة في السابق على السلع والبضائع ليشمل مجالات

أخرى كالاستثمارات وانتقال العمالة وغيرها، ومع كل التطورات الحاصلة في تلك العلاقات كواقع حال إلاّ أن هنالك طموحاً مستقبلياً لدى البلدين نحو بناء علاقات متطورة بعيدة المدى. وبحثنا الموسوم (العلاقات التجارية العراقية–التركية بعد عام 2003 الواقع والطموح) والذي يقوم على فرضية مفادها (إن التبادل التجاري بين العراق وتركيا يعد عاملاً رئيساً في تقوية العلاقات بين البلدين ويمهد الطريق نحو بناء علاقات متطورة أوسع وأشمل في المستقبل) يسلط الضوء على هذه العلاقة كواقع حال وكطموح مستقبلي لما سوف تؤول اليه تلك العلاقة بين البلدين مستقبلاً.

مشكلة البحث:

تواجه عملية التبادل التجاري بين العراق وتركيا بعض المشكلات التي تحول دون تطويرها وتنميتها والمضي بها نحو الأفضل وقد تكون هذه المشاكل متأصلة منذ بدء العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتي يأتي في مقدمتها مشكلة المياه والحدود على الرغم من الجهود التي يبذلها مسؤولو البلدين من أجل التخفيف من حدتها عن طريق اللقاءات والزيارات المشتركة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال ابراز الدور التي تلعبه العلاقات التجارية بين البلدين في تطوير العلاقات السياسية والاجتماعية وتقريب وجهات النظر بين البلدين فيما يتعلق بالخلافات التي تبرز بين الحين والآخر خاصةً بعد عام (2003) الذي شهد تغيير واقع الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها: (أن التبادل التجاري بين العراق وتركيا يعد عاملاً رئيساً في تقوية العلاقات بين البلدين ويمهد الطريق نحو بناء علاقات متطورة أوسع وأشمل في المستقبل.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى ما يأتي:

1–تسليط الضوء على العلاقات التجارية العراقية –التركية بعد عام (2003) واقعها وطموحها.

2–شمول وتقوية المجالات الأخرى غير تبادل السلع والخدمات كالاستثمارات وانتقال الايدي العاملة وغيرها.

3–بيان موقف الميزان التجاري بين البلدين.

4-سعي البلدين الى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما الى مستوى يلبي طموح البلدين خاصةَ وأن هنالك رغبة من قبل مسؤولي البلدين في هذا الاتجاه.

منهجية البحث:

أعتمد البحث في منهجه على الاسلوب الوصفي التحليلي باعتباره أحد أساليب البحث العلمي المتبع في كتابة البحوث العلمية بخاصة ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين العراق وتركيا بعد عام (2003) الواقع والطموح.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور تضمن المحور الأول: -التبادل التجاري العراقي – التركي بعد عام (2003) بينما تضمن المحور الثاني الميزان التجاري العراقي – التركي أما المحور الثالث فقد اشتمل على الأفاق المستقبلية والفرص المتاحة لتطوير التبادل التجاري بين العراق وتركيا.

المحور الاول: التبادل التجاري العراقي -التركي بعد عام (2003):

تشكل العلاقات التجارية بين العراق وتركيا أهمية كبيرة باعتبار إن البلدين الجارين يتمتعان بخصائص جيوستراتيجية حيث يأتي الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلدين في مقدمة هذه الخصائص فضلا عن المشتركات الأخرى (التاريخية، الجوار، الثقافية، الدينية) وتؤدي العوامل التجارية في هذا الصدد دوراً مهماً ومحورياً متعدد الابعاد ويأتي في مقدمتها الحاجة المتبادلة بين البلدين، فبالنسبة للعراق تشكل تركيا منفذاً حيوياً لصادراته النفطية وطريقاً موصلاً الى اوربا، واما بالنسبة لتركيا فتعتبر العراق الشريك التجاري الاول في المنطقة، والثاني على المستوى العالمي بعد (المانيا) حيث يعتبر العراق مدخلاً حيوياً للصادرات التركية من السلع والبضائع المختلفة. انطلاقاً من حاجة الاسواق العراقية لهذه السلع وغيرها، ولذلك فان تركيا تدرك أهمية تواجدها على الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات التركية للعمل داخل العراق ومحافظاته المختلفة خاصةً المحافظات التي تعرضت للتدمير خلال الاحداث التي مر بها العراق عام (2014) والتي هي بحاجة الى الأعمار والاستثمار لذلك انتقلت العلاقات العراقية التركية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003) من مرحله البرود والشد والجذب إلى مرحلة التفاهم وتوحيد المواقف خاصةً ما يتعلق بحفظ أمن وحده العراق و أن يبقى العراق بلداً موحداً بأبنائه بعد ما مر به من ظروف قاهره (اوغلو، مقال، Content، 2018) ومما تجدر الإشارة إليه إن سياسة تركيا تجاه العراق تغيرت بشكل حقيقي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم

في تركيا عام (2002) تنفيذاً للشعار الذي رفعته تركيا وهو (تصفير المشاكل) مع دول الجوار الاقليمي خاصةً العراق وبذلك تبنت تركيا موقفاً ثابتاً اتجاه العراق منطلقة من الثوابت التالية: (نور الدين، 2005 :49)

1- الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية ومنع حصول أي تقسيم للعراق قد يحصل لان ذلك سيفتح الباب لتقسيم الدول المجاورة له بما في ذلك تركيا.

2- منع أقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق انطلاقاً من إن أقامة مثل هذه الدولة وبشكل رسمي سوف يشجع أكراد تركيا للمطالبة بالانفصال ايضاً على غرار ما يحصل لأكراد العراق.

3- إن تركيا ترى أنه في حالة أعلان الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق سيكون ذلك سبباً للحرب التي سوف تقع على حدود البلدين.

4- كما أن التفكك السياسي والعرقي والمذهبي في العراق شجع تركيا للمطالبة بحقوق التركمان في العراق ومنحهم حقوقهم الثقافية وحكمهم الذاتي وأن لا يكونوا تابعين بأي حال من الاحوال الى الحكم الذاتي الكردي.

5- منع العراق من أن يشكل اي تهديد لتركيا مستقبلاً وإن كانت تركيا مع عراق موحد غير مقسم.

6- دعم الاستقرار الاقتصادي في العراق لكونه يعد مكسباً استراتيجياً لتركيا.

حيث شكل احتلال العراق عام (2003) نقطة تحول كبيرة بالنسبة لسياسة تركيا في المنطقة فقد رأت تركيا أن من مصلحتها الانفتاح على العراق بعد عام (2003) وتقوية علاقاتها معه وعلى كافة المجالات خاصة الاقتصادية وذلك باعتمادها نهجاً قد يكون أكثر استدامة من خلال تبنيها اسلوباً مختلفاً ومغايراً عما كانت عليه قبل العام المذكور وهو استخدام (القوة الناعمة)* من أجل تحقق النفوذ عن طريق التجارة وهذا ما أكده المسؤولون الأتراك وبأكثر من مناسبة بقولهم ((لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق او جزءاً منه ولكن نحاول أن نحقق تكاملاً مع هذه الدولة)) كما قال وزير التجارة الخارجية التركي (ظافر كلمينيان) (إن التجارة هي مفتاح السياسة) وتطوير علاقاتنا مع العراق سيسمح بتحقيق تكاملاً من خلال فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات ومد انابيب الغاز وغيرها لذلك يحاول الأتراك تحقيق تكاملاً مع العراق حيث إن هناك تدفقاً للبضائع التركية حيث تعبر الحدود حوالي (1500) شاحنة محملة بمختلف المواد (ملابس وأغذية ومواد بناء وغيرها) متوجهة الى العراق كما ان هناك (700) شركة تركية عاملة في العراق (حسين، 2012، 157) وفي هذا الصدد فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا (840) مليون دولار في عام (2003) وأرتفع المبلغ الى (1.821) مليون دولار في عام (2004) والى (2.6) مليار دولار عام (2006) وقد جاءت زيارة وزير الخارجية ووزير التجارة والصناعة التركي للعراق تعزيزاً للتعاون بين البلدين وعلى ضوء هذه الزيارة تم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون استراتيجي عالي المستوى بين البلدين وهذا التحول في

السياسة التركية تجاه العراق نابع من قناعة الساسة الأتراك بأهمية العراق بالنسبة لتركيا لعدة اعتبارات منها إن تركيا تستورد النفط والطاقة من العراق فضلاً عن الفائدة المالية التي تحصل عليها من جراء تدفق النفط العراقي عبر أراضيها وقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين بعد هذه الزيارة تطوراً ملحوظاً فقد ارتفع مبلغ الصادرات العراقية الى (5) مليار دولار في عام (2008)، والى (6.7) مليار في عام (2010) كما ارتفع هذا المبلغ ليصل الى (10.8) مليار دولار عام (2014) غير أنه تراجع الى (7.64) مليار دولار عام (2016)، مع ان طموح تركيا كان اكبر من ذلك او كانت تسعى الى رفع التبادل التجاري مع العراق الى(20) مليار دولار مستقبلاً، أما بخصوص صادرات العراق الى تركيا فقد بلغت نحو (112) مليون دولار عام (2003) لتشكل نحو (96.5%) من اجمالي صادراتها الى دول مختارة كالصين، وايران مثلاً خلال عام (2003) (حمدون، 2012، ص303–304) غير إن هذه الصادرات انخفضت الى نحو (133.056) دولار عام (2008)، اي ما نسبته (72.9%) من اجمالي صادراتها للعام المذكور، ولتصل الى أدنى مستوى لها وبنحو (86.6) مليون دولار وبنسبة انخفاض (59.1%) من اجمالي صادراتها لعام (2011) *القوة الناعمة Soft power).

والجدول (1) يبين حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2003–2018). حيث نلاحظ من خلال الجدول المذكور ان هناك علاقة اقتصادية وتجارية قوية بين العراق وتركيا ومنذ عام (2011) ،يحتل العراق المرتبة الثانية في التجارة مع تركيا بعد (المانيا) وقد بلغ حجم استيرادات العراق من تركيا ما يقارب (12) مليار دولار، اي ما نسبته (15%) من الحجم الاجمالي للصادرات التركية خلال المدة (2011–2014) قبل الاحداث التي مرت بها مدينة الموصل في عام (2014)، ازدادت الصادرات التركية للعراق بنسبة (0.11%) للمدة نفسها أما بعد الاحتلال وبسبب الأزمات السياسية والعسكرية انخفضت حجم استيرادات العراق من تركيا فقد بلغت نسبة الانخفاض في حجم الاستيرادات الى (24.4%)، أي ما قيمته (10.9) مليار دولار عام (2014).

---

*القوة الناعمة (Soft power): هو مفهوم صاغه جوزيف ناي من جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والضم دون إكراه أو استخدام القوة كوسيلة للأقناع

جدول رقم (1)

يبين حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2003-2018) (مليار دولار)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	حجم التجارة	الميزان التجاري فائض / عجز
2003	840	42	882	798
2004	1.821	146	1.967	1.675
2005	2.750	67	2.817	2.683
2006	2.0	5.359.580	5.359.852	5.359.578-
2007	3.499	2.869.8	6.3688	0.6292
2008	5.0	1.005.1	6.005.1	3.994.9
2009	5.123	120	5.243	5.003
2010	6.036	153	6.189	5.883
2011	8.310	86	8.396	8.224
2012	10.830	149	10.979	10.681
2013	11.958	146	12.104	11.812
2014	10.896	261	11.164	10.628
2015	8.558	297	8.855	8.261
2016	7.640	836	8.477	6.804
2017	9.057	1.528	10.584	7.529
2018	8.350	1.420	9.770	6.929

المصدر: تقرير وزارة التجارة التركية لعام (2019)

المحور الثاني: الميزان التجاري العراقي التركي (Iraqi Trade balance with Turkish)

يشكل الميزان التجاري (Trade balance) واحداً من اهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم من خلالها حساب معدل نمو اقتصاد بلد ما. كما انه يمثل من جهة اخرى جزءاً من الحساب الجاري عند حساب الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويوضح ما اذا كان اقتصاد البلد المذكور يتحرك بإيجابية أم العكس ويقصد بالميزان التجاري هو الفرق ما بين القيمة النقدية لمعدل الصادرات وقيمة الاستيرادات خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة (الحصري،2007، 30) كما ان الميزان التجاري يعد عصب ميزان المدفوعات وأحد مدخلاته لارتباطه بعمليات الانتاج التجاري ومن ثم التأثير عليه سلبياً أو ايجابياً، ويتكون الميزان المذكور من أتجاهين أو مكونين هما:

الصادرات والاستيرادات وهو بهذا المعنى يشكل محوراً اساسياً ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على اقتصاد بلد ما. أما الصادرات والاستيرادات: فهي تعد من المؤشرات المهمة لقياس حجم أو مستوى التجارة الخارجية فاذا كانت الصادرات في دولة ما أكثر من الاستيرادات فيكون الميزان التجاري في حالة موجبة أي إن هناك فائضاً تجارياً في الميزان التجاري الخاص بتلك الدولة. وهذا يدل على إن الميزان التجاري يشكل الجزء المهم في السياسات التجارية الاجمالية من أجل معرفة الموقف النهائي أما أذا كانت الاستيرادات أكبر من الصادرات فيكون الميزان التجاري في حالة سالبة أي إن هناك عجزاً تجارياً بالميزان المذكور. وأما الاستيرادات: فأنها تعتبر من المقاييس المهمة لقياس التطور الاقتصادي الذي يصل اليه البلد المعني من خلال تجارته الخارجية وذلك عن طريق معرفة السلع المستوردة هل هي استهلاكية كانت ام إنتاجية. فضلا عن ان الواردات تسهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات الدخل القومي للعديد من دول العالم وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد المعني من الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات الإنتاج التي تساهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق الأمر بموضوع الميزان التجاري بين العراق وتركيا تشير الأرقام الصادرات عن الجهات الرسمية العراقية سواء كانت هذه الجهة متمثلة –بالبنك المركزي العراقي أو وزارة التخطيط أو وزارة التجارة بأن تركيا قد حققت فائضاً تجارياً من تجارتها مع العراق طيلة المدة (2004–2018)، وقد كان هذا الفائض في أعلى مستوىً له في عام (2013)، فقد بلغ (11.81) مليار دولار. بينما لم تحقق تركيا الكثير من المكاسب في الميزان التجاري مع العراق في عام (2004)، سوى (1.967) مليار دولار والذي كان الفائض التجاري فيه (1.675) مليار دولار تقريبا(Ahmet, 2014, p3) ومما تجدر الاشارة إليه أن تحقيق تركيا لفائض تجاري (بعد استبعاد النفط) ليس بالأمر الغريب لان العراق ليس لديه القطاعات الاقتصادية القادرة على تأدية دورها بالشكل المطلوب باستثناء القطاع النفطي الذي تحمل وزر تخلف قطاعي الزراعة والصناعة على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانيات المتاحة غير أن الإهمال الذي أصاب القطاعات المذكورة سواء كان بقصد أم بدونه كان سببا في تدهور وتخلف القطاعين على وجه الخصوص.

أما البيانات الصادرة عن الجهات التركية الرسمية كوزارة التجارة التركية أو المركز الاحصائي التركي فأنها تشير بأن تركيا في حالة عجز تجاري مستمر مع شركائها التجاريين من الدول الأخرى (Turkey, alandmark, 2013, p3) لذلك فان استبعاد النفط عن الميزان التجاري التركي (ووضعه في فقرة خاصة) يعطينا صورة واضحة وواقعية عن طبيعة العلاقات التجارية بين العراق وتركيا. حيث أن الفائض التجاري الذي حققته تركيا في تعاملاتها مع العراق كان من جراء التدهور الذي تعاني منه قطاعاته التقليدية أي بطبيعة الصادرات والاستيرادات بسبب ما تعرضت له تلك القطاعات من الإهمال والتدمير وسوء

التخطيط طوال المدة قيد الدراسة. ويمكن متابعة حجم التبادل التجاري من خلال الجدول (3) الذي يوضح الموقف النهائي للميزان التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2004-2018)، حيث يتبين من خلال الجدول المذكور ان اقل قيمة للصادرات التركية بلغت (1.821) مليار دولار كانت في عام (2004). وبعد مرور عام واحد ارتفعت الى (2.750) مليار دولار عام (2005)، وبعد مرور خمسة أعوام وصلت قيمة الصادرات التركية الى (6.036) مليار دولار في عام (2010)، ومن ثم وصلت الى أعلى قيمة لها اذ لغت (11.958) مليار دولار عام (2013)، غير ان الصادرات التركية الى العراق بعد عام واحد انخفضت الى (10.896) مليار دولار عام (2014)، بسبب العمليات العسكرية التي حصلت في العراق، ثم انخفض المبلغ بعد ذلك الى (8.350) مليار دولار عام (2018)، على الرغم من ان الحكومة التركية كان لديها طموح بأن ترفع حجم التبادل التجاري مع العراق الى (20) مليار دولار عند حلول عام 2020 (Daily, 2019, p3)، غير أن الأوضاع جرت على العكس من ذلك، أو ما كان مخططاً له أن يسير بدون أية عراقيل تذكر، لذلك يعد التعاطي مع مؤشرات الميزان التجاري بمثابة كشف حقيقي لمسار الاداء الاقتصادي لكل بلد في العالم، لأنه يمثل جوهر السياسة التجارية التي تشكل بها السياسة الاقتصادية العامة، ورغم ذلك فأن الميزان التجاري يترك آثاراً اقتصادية ايجابية وأخرى سلبية في حالة الفائض والعجز (عبدالفتاح،2001 :31) ففي حالة الفائض فأن الميزان التجاري يعد مؤشراً على صحة الاقتصاد المعني وقدرته التنافسية، ومع ذلك يبقى في بعض الاحيان غير كاف من أجل إصدار الحكم في هذا الشأن خاصةً اذا تعلق الامر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية النفط وغيره) وتصدير المواد الاولية المعدنية دون تحويلها لأن هذه الاقتصاديات تفتقر لعملية تنويع الصادرات واعتمادها على مورد واحد فقط. بحيث تكون اقتصاداتها عرضة لتقلبات الاسعار في الاسواق العالمية بالنسبة للمواد الاولية مما يؤدي الى حدوث أزمة اقتصادية دورية. أما الحالة المعاكسة وهو حدوث عجز في الميزان التجاري فهذا دليل على ضعف مقدرة وامكانية البلد المعني التنافسية امام المنتجات الاجنبية من السلع المختلفة في السوق العالمية الامر الذي يؤدي الى استنزاف الاحتياطيات المالية من العملات الاجنبية للبلد المعني مما يستدعي اللجوء الى الاقتراض الخارجي من أجل سد العجز الحاصل في الميزان المذكور (النحاس، 1995، 3).

الميزان التجاري العراقي (Iraqi Trade balance):

يعبر الميزان التجاري عن الفرق ما بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات خلال مدة زمنية معينة فأنه يشكل محوراً فاعلاً ضمن هيكل ميزان المدفوعات العراقي من خلال تأُثيره على الاقتصاد العراقي.

حيث نلاحظ من خلال الجدول (3) إن الميزان التجاري المذكور يتمتع بحالة استقرار مع وجود فائض ايجابي طوال المدة (2005-2018) باستثناء عام (2004)، الذي سجل فيه الميزان المذكور عجزاً مقداره (−1464) مليون دولار عام (2004) بسبب ظروف الاحتلال الامريكي وما رافقه من تدمير للاقتصاد العراقي ومرتكزاته الاساسية من بنى تحتية ومعامل ومصانع وغيرها. كما يلاحظ ايضاً من خلال الجدول (3) إن أعلى قيمة فائض في الميزان التجاري بلغت (70488) مليون دولار عام (2012) بسبب زيادة الايرادات النفطية وارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية. أما أدني قيمة فائض فكانت (165) مليون دولار عام (2005) نتيجة التغيير الذي رافق عملية الاحتلال الامريكي للعراق والتحكم باقتصاده الوطني من قبل قوات الاحتلال المذكور. لذلك يمكن القول: إن الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلال واضح نتيجة تضخم العوائد النفطية المصدر الوحيد بالنسبة لإيرادات الموازنة العامة وليس من المصادر السلعية الاخرى لذلك يبقى انه اقتصاد وحيد الجانب وفاقد للتنويع الاقتصادي في صادراته المختلفة.

جدول رقم (3)

يبين قيمة الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة (2004-2018) (مليون دولار)

السنـــــــــوات	قيمة الصادرات العراقية (مليون دولار)	قيمة الاستيرادات العراقية (مليون دولار)	الميزان التجاري (فائض / عجز)
2004	18490	19954	-1464
2005	23697	23532	165
2006	30529	22009	8520
2007	40448	21332	19116
2008	63726	32888	30838
2009	42405	36858	5547
2010	54599	39275	15324
2011	85635	50581	35054
2012	94931	24443	70488
2013	89741	33383	56358
2014	84129	37640	46489
2015	51328	48809	10519
2016	40759	29138	11612
2017	32800	30500	2300
2018	32600	28800	3800

المصدر: -البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، سنوات متفرقة من (2004) ولغاية (2018)، ص 120.

الميزان التجاري التركي (Turkish Trade Balance):

يعكس مؤشر ميزان المدفوعات لأي بلد قوة أو ضعف العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، فضلاً عن كونه مرآة عاكسة لهشاشة وضعف النظام الاقتصادي أو قوته، وبهذا المعنى يعتبر الميزان المذكور مؤشر مهم لصانعي السياسة الاقتصادية لما يتعلق بتحديد سعر الصرف الاجنبي أو السياسات الاقتصادية المتبعة مثل الزيادة أو التقليل من الانفاق العام أو المطالبة بالسياسة الحمائية ضد الاستيرادات (مجدي، 2007، 258) لذلك يعد الميزان التجاري أحد المكونات الأساسية في ميزان المدفوعات بالنسبة للبلد المعني. وفيما يتعلق بالميزان التجاري التركي فقد كانت المدة (2004-2018) تحمل الكثير من التحولات التي ميزت اقتصاد تركيا فقد ارتفعت فيه الصادرات و الاستيرادات بشكل واضح بالرغم من التحول في سياسة احلال الاستيرادات الى

تنفيذ برامج الاصلاح من أجل النهوض بواقع الاقتصاد المذكور، وهذا ما تحقق مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في بداية العام (2002) حيث أرتفع حجم الصادرات الى خمسة أضعاف حيث وصلت الى (157.6170) مليار دولار عام (2014) وبالمقابل تضاعفت الى جانب ذلك الاستيرادات وبنفس الحجم فقد أرتفع حجم الاستيرادات المذكورة من (97539766) عام (2004) الى (242177000) عام (2014) ورغم ذلك بقي الميزان التجاري التركي يعاني من عجز طوال المدة (2004–2018) كما هو موضح في الجدول رقم(4).

حيث نلاحظ من خلاله ان هناك تذبذباً في حجم الصادرات والاستيرادات التركية ارتفاعاً وانخفاضاً، ففي عام 2009)) بلغت اجمالي الصادرات التركية 102142613)) مليار دولار وهذه أدنى قيمة سجلت خلال المدة 2018–2004)) قيد الدراسة بينما كانت اعلى قيمة هي (186100000) لعام (2018) بينما سجلت الاستيرادات أدنى قيمة لها بلغت(97539766) مليار دولار عام (2004) بينما بلغت أعلى قيمة بأجمالي الاستيرادات التركية كانت(251661250) مليار دولار عام (2013)، وصافي عجز تجاري بلغ – (99858613) مليار دولار عام(2013) وهكذا بالنسبة لباقي السنوات المتعلقة بواقع الميزان التجاري التركي.

جدول رقم (4)

الميزان التجاري التركي

السنوات	اجمالي الصادرات التركية	اجمالي الاستيرادات التركية	صافي الميزان التجاري
2004	63167153	97539766	-34372613
2005	73476408	116774151	-43297743
2006	85534676	139576174	-54041498
2007	107271750	170062715	-62790965
2008	132027196	201963574	-69936378
2009	102142613	140928421	-38785808
2010	113883219	185544332	-71661113
2011	134906896	240841676	-105934807
2012	152461737	23654141	-84083404
2013	151802637	251661250	-99858613
2014	157617000	242177000	-84560000
2015	143000000	207200000	-64200000
2016	121400000	171940000	-50540000
2017	157940000	234156000	-76216000
2018	186100000	223110000	-55010000

المصدر: -معهد الاحصاء التركي ، http:// www.turkstat.gov

تحليل ميزان المدفوعات ووضع الميزان التجاري بين العراق وتركيا للمدة 2018-2004)):

لغرض تحليل ميزان المدفوعات والميزان التجاري بين العراق وتركيا لأبد من التطرق وبشكل مختصر الى:

اولاً: ميزان المدفوعات: الذي يعد الميزان التجاري أحد مكوناته والذي يعرف بأنه (سجل للمعاملات الاقتصادية لدولة ما مع بقية دول العالم (سواء كان اشخاص طبيعيين ام معنويين) في دولة ما وباقي دول العالم خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة) ولا يختصر أهمية ميزان المدفوعات على كونه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة المعنية ولكنه يساعد ايضاً على تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية وتقييم السياسة الاقتصادية الدولية (د. ناصف، 2008، 267).

ثانياً: الحساب الجاري: يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية أو التي تتم بصورة دورية من السلع والخدمات والتحويلات بدون مقابل (الاعانات والهبات) خلال مدة تعداد الميزان ويعتبر الحساب الجاري أحد مكونات ميزان المدفوعات (الطائي، 129:1999). يسجل هذا الميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات) وفقا لمعطيات الجدول (5)

جدول رقم (5)

يبين موقف الميزان التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2004-2018)، (مليار دولار)

السنوات	الصادرات التركية	الاستيرادات التركية	المجموع الكلي	الميزان التجاري / فائض / عجز
2004	1.821	146	1967	1.675
2005	2.750	67	2817	2.683
2006	2.589.352	121.745	2.711.097	2.467.608
2007	2.844.677	118.702	2.963.470	2.726.065
2008	2.916.685	133.056	4.049.741	3.783.629
2009	5.123	120	5.243	5.003
2010	6.036	153	6.189	5.224
2011	8.310	86	8.396	8.224
2012	10.830	149	10.979	10.681
2013	11.958	146	12.104	11.812
2014	10.896	268	11.164	10.628
2015	8.558	297	8.855	8.261
2016	7.640	836	8.477	6.804
2017	9.057	1.528	10.584	7.529
2018	8.350	1.420	9.770	6.929

المصدر:

1. TÜRKIYE CUMHURIETI TICARET BAKANLIGI.2019.
2. EKIM, DEIK, DISEKONOMiK iLSKiLER KURULU FOREIGN ECOMOMIC RELATIONS BOARD, IRAK ÜLKEBÜLTEBi EKiM 2017.

وعليه يمكن تحليل وضع الميزان التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2004-2018)، وعلى النحو الاتي:

أولا: الصادرات (Export):

تعد الصادرات من المؤشرات أو المقاييس المهمة التي تستخدم لقياس حجم أو مستوى التجارة الخارجية لبلد ما فكلما ارتفعت تلك الصادرات كلما كان ذلك انعكاساً ايجابياً على الميزان التجاري والعكس صحيح. وأما ما يتعلق بالصادرات العراقية الى تركيا فأنها قد لا تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للصادرات العراقية، وذلك لاعتمادها على مورد واحد وهو مورد (النفط الخام) وعدم اعتمادها على بقية الموارد الاقتصادية الاخرى (غير النفطية) على العكس من الجارة تركيا التي تتمتع بتنوع صادراتها ومواردها المختلفة وافتقارها الى الموارد النفطية ومصادر الطاقة الأخرى (د.بريهي، 2017، 322) و تشير الأرقام التي تضمنها الجدول (5) ان هناك زيادة في قيم الصادرات والاستيرادات بين العراق وتركيا هي نتيجة للأحداث الإيجابية التي حصلت بينهما طوال المدة (2004-2018)، سواء كان على المستوى السياسي او الاقتصادي والتي تمثلت بإعادة ضخ النفط العراق الى الأراضي التركية عبر خط أنبوب النفط (كركوك-يومرتاليك) فضلا عن توقيع البلدين على اتفاقيات وبروتوكولات المتعلقة بعملية التبادل التجاري وغيره.

ولعل من أبرز ما صدرته تركيا من سلع وبضائع للعراق هي المواد الغذائية التي احتلت المرتبة الأولى والسلع الزراعية والمعدات والمكائن الزراعية والمحركات وادواتها الاحتياطية والمواد الكهربائية التي جاءت بالمرتبة الثانية والملابس والاثاث وغيرها.

ثانيا: الاستيرادات (Import):

تعد الاستيرادات من المقاييس المهمة التي يتم بموجبها قياس درجة التطور الاقتصادي بالنسبة لدول العالم المختلفة ومنها العراق وتركيا والذي يصل اليها البلد المعني من خلال تجارته الخارجية، وذلك عن طريق السلع والبضائع المستوردة سواء كانت استهلاكية ام انتاجية، فضلاً عن انها تسهم من جهة اخرى وبصورة غير مباشرة في رفع معدلات الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصادي القومي بالنسبة للبلد المعني من الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات الانتاج لإتمام عملية التنمية الاقتصادية (د.بريهي، 2017، 324). وأما ما يتعلق بالعراق فأنه يتعمد اعتماداً كبيراً على السلع المستوردة والتي يحصل عليها من دول العالم المختلفة خاصةً تركيا بعد الانكشاف التجاري على العالم الخارجي نتيجة التغيرات التي حصلت في العراق بعد عام (2003) وما شهده الاقتصاد العراقي بسببها من اختلالات هيكلية أثرت وبشكل واضح على عدم قدرته على تلبية متطلبات السوق العراقي من السلع المحلية. الأمر الذي اضطره الى اللجوء الى الاسواق العالمية المختلفة

من أجل تامين السلع المذكورة لمواطني البلد وفيما يتعلق بالشطر الثاني للميزان التجاري (الاستيرادات) فيمكن الرجوع الى بيانات الجدول المذكور لتحليل هذا الجانب وعلى النحو الاتي:

1. هناك زيادة مستمرة في قيمة الاستيرادات وهو أمر واقعي يتماشى مع التحسن المستمر في قيمة الصادرات النفطية العراقية وانعكاس ذلك على النزعة الاستيرادية لغرض تلبية الطلب المحلي المتزايد من قبل المستهلك العراقي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية نتيجة تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية المحلية الزراعية والصناعية على تلبية الطلب المذكور.
2. مثلت مدة البحث نمو (سالباً) في الاستيرادات على الرغم من الزيادة العالية في حجم الصادرات ويعود السبب في ذلك الى انحسار دور قطاعي الصناعة والزراعة في ذلك.

حيث بلغت قيمة الاستيرادات العراقية الى تركيا باستبعاد النفط (146) مليون دولار عام (2004)، ثم انخفضت الى (67) مليون دولار عام (2005)، فيما وصلت قيمة الاستيرادات العراقية الى (153) مليون دولار عام (2010)، ثم وصلت الى اعلى قيمة لها اذ بلغت (1.528) مليار دولار عام (2017)، حيث لعب معدن الذهب دورا كبيرا في قيمة الواردات العراقية الى تركيا. فضلا عن الادوات والمعادن المستخدمة في المكائن اذ شكلت النسبة الأكبر من الواردات العراقية الى تركيا حيث بلغت ما قيمته (120.5) مليون دولار عام (2012).

ثالثا: الميزان التجاري (Trade Balance)

عند تتبع مسار الميزان التجاري بين العراق وتركيا للمدة (2004–2018)، فإن الميزان التجاري كان في حالة فائض ويجري لصالح الجانب التركي وبنسبة أكثر من (95 %) خلال المدة قيد الدراسة.

المحور الثالث: الأفاق المستقبلية والفرص المتاحة لتطوير التبادل التجاري بين العراق وتركيا

تكتسب العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا أهمية واضحة في خارطة البلدين كونها نابعة من جذور تاريخية عميقة وحقبات طويلة من الزمن ربطت بين البلدين، وقد انعكس ذلك على المرحلة الراهنة التي تتطلب أن تكون تلك العلاقات بأحسن صورها وحالاتها نظراً لحاجة البلدين لبعضهما البعض، وفي سياق تحليل الآفاق المستقبلية لمسارات التجارة البينية بين العراق وتركيا سيكون مبدأ التعاون التجاري المشترك هو الأكثر احتمالا وهو ما سعى إليه البلدين وذلك من خلال الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما وحاجة البلدين الى تلك العلاقات التي تعد ركيزة أساسية من ركائز تطور الشعوب والأمم (التونشيك، 2011، 14) لذلك أصبح التعاون التجاري بين العراق وتركيا ضرورة ملحة تمليها الظروف والتحديات التي تواجه البلدين، فالعراق يعاني من اختلال هيكلي في قطاعاته الإنتاجية وعدم قدرتها على الإنتاج وتلبية احتياجات السوق

المحلية وبالمقابل تركيا تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وارتفاع مديونيتها الخارجية وضعف سعر صرف الليرة مقابل الدولار ناهيك عن ارتفاع معدل التضخم والبطالة ومن أجل تحقيق هذا الهدف عملت الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين على إطلاق العديد من المبادرات الداعية الى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ورفعها الى مستويات عالية ورفعها وفسح المجال أمام الشركات التركية تحديداً والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص التي هيئها العراق حيث أصبح العراق من أكبر سوق لشركات الانشاء التركية في الشرق الاوسط منذ عام (2012) فضلاً عن رغبة البلدين على فتح منافذ حدودية جديدة لزيادة انسيابية حركة التبادل التجاري ونقل البضائع والاشخاص. خاصة وإن العراق أصبح من أكبر المستوردين للبضائع التركية بعد المانيا. (Republic of turkey,2019:p2) فقد حقق العراق وتركيا نمواً واضحاً في حجم التجارة البينية لعام (2013) وبحسب بيانات هيئة الاحصاء التركية لعام (2018)، إن البلدين حققا تقدماً في حجم التبادل التجاري بلغ (13) مليار دولار عام (2013) بعد ما كان تقريباً (890) مليون دولار عام (2003) وإن حجم الصادرات التركية الى العراق بلغت (10.800) مليار دولار عام (2012) بعد ما كان (1.750) مليار عام (2004) وبزيادة تقدر نحو (29.4%) مقارنة بعام (2013)، وفي هذا الصدد فقد صرح الرئيس التركي اردوغان بالقول "دعونا نعادل ذلك الرقم مجددا أو نرفعه الى (20) مليار دولار مستقبلاً" أما استيرادات تركيا السلعية من العراق فقد سجلت (286.5) مليون دولار في عام (2015) وارتفعت الى (863) مليون دولار في عام (2016) والى (1.5) مليار دولار عام (2017) في الوقت الذي بلغت فيه استيرادات تركيا من دول العالم الأخرى للأعوام الثلاثة (2017,2016,2015) ما قيمته (207 و198.6 و233) مليار دولار على التوالي مما يعني أن نسبة استيرادات تركيا من العراق ضئيلة اذا ما قورنت بأجمالي استيرادات تركيا من بقية دول العالم. (الغراوي،2009، ص2) بل وإنها ضئيلة أيضاً بمعيار صادرات العراق الى دول العالم والتي وصلت الى (54.6 و49.4 و69) مليون دولار خلال الأعوام (2015 و2016 و2017) على التوالي وهذا يجعلنا ندرك الطابع غير المتكافئ للفائض المتحقق في التجارة البينية بين العراق وتركيا، وذلك لأن تركيا تحقق أرباحاً كبيرة من أسواق العراق مستفيدة بذلك من الوضع الاقتصادي العراقي وعدم قدرة قطاعاته الاقتصادية على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والبضائع بسبب انهيار بنيته الانتاجية. (الشبوط، 2016، 22) متاح على الرابط (www.ahewar.org/s.asp) وبقدر ما كانت الصادرات العراقية الى تركيا هزيلة بقدر ما كانت الصادرات التركية الى العراق تشكل نسبة عالية حيث احتل العراق المرتبة الثانية بعد ألمانيا من إجمالي ما يستورده من دول العالم. والشيء الذي يمكن قوله: أن تركيا التي تبني آمالاً ومستقبلاً كبيراً وتراهن عليه فيما يتعلق بزيادة حجم التبادل التجاري مع العراق هو مدى الاستفادة من العقوبات الامريكية المفروضة على إيران

لغرض الوصول بالتجارة البينية مع العراق الى (20) مليار دولار. ويبدو من خلال الوضع الحالي الذي يمر به العراق أن حجم الوصول الى (20) مليار دولار أصبح بعيد المنال بالنسبة لتركيا في الوقت الحاضر ورغم ذلك فأن هنالك تنامي في تلك العلاقات والمصالح قد يؤسس دعائم قوية لأفاق مستقبلية بمختلف جوانبها بين البلدين خاصة في المجال التجاري الذي يؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في العديد من العلاقات بين دول العالم وذلك بحكم الترابط والمصالح المشتركة بين تلك الدول. بل وتعمل تلك العلاقات في بعض الاحيان الى طي الخلافات وبناء علاقات جديدة مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بالنسبة للبلدين المتبادلين. واما ما يتعلق بالعلاقات التجارية بين العراق وتركيا والتي اتخذت طابع طي المشاكل القديمة ووضعها جانباً خاصة بعد مجيء حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام (2002) ورفعه شعار (تصفير المشكلات) مع دول الجوار ومنها العراق فقد تم معالجة العديد من المشاكل باستثناء موضوع المياه والقضية الكردية وذلك لأسباب تعود الى أوضاع العراق الداخلية، فضلاً عن سياسته الخارجية فيما يتعلق بوضعه الدولي. لذلك ركز العراق من جانبه خاصة بعد عام (2003)، على تطوير علاقاته الاقتصادية مع دول الجوار الإقليمي ومنها تركيا التي تتمتع باقتصاد قوي يعد من أقوى (20) اقتصادياً في العالم فكانت لحصة التجارة الخارجية النصيب الأكبر في هذه العلاقات التي أتاحت للبلدين فرصة مراجعة علاقاتهم السابقة والتي تمتد الى العشرينات من القرن الماضي والانطلاق نحو بناء علاقات جديدة بعيدة عن التدخلات في الشؤون الداخلية لكلا البلدين خاصة وأن الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات اقتصادية متعددة ظهرت من خلال تدني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال التسعينات بالقرن الماضي الذي وصل الى(2.1%) بالرغم من الارتفاع الطفيف الذي تحقق خلال العام (1998)، والذي وصل الى (2.8%) لذلك تأمل تركيا من خلال علاقتها التجارية مع العراق ان تحصل على ما من شانه يدعم الاقتصاد التركي وبالمقابل يجب على تركيا ان تبتعد كل البعد عن لعب دور (الشرطي الاقليمي) الذي تريده لها الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وان تنظر بعين الاعتبار الى مصالحها الاقتصادية خاصة التجارية مع العراق والتي اخذت بالتوسع بعد مرور عام على الاحتلال الامريكي للعراق عام (2003)، من أجل التخفيف من حالة العجز الذي يعانيه الميزان التجاري وميزان المدفوعات التركي، ناهيك عن ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع معدل البطالة والتضخم الذي بلغ(54.41%) عام (2001) ونتيجة لقيام التبادل التجاري مع العراق انخفض المعدل المذكور الى (8.2%) عام (2015) من خلال تبني تركيا لسياسة القوة الناعمة من اجل تعزيز نفوذها التجاري في العراق خاصة وانها وجدت في السوق العراقية ما يدعو للاطمئنان على مستقبل الاقتصاد التركي ونتيجة لذلك ازدادت الصادرات العراقية الى تركيا وبالمقابل زادت استيرادات العراق من تركيا فقد بلغت تلك الصادرات على سبيل المثال (112) مليون دولار والتي شكلت ما

نسبته (96.5%) من اجمالي صادراتها الى عدد من دول مختارة لعام (2004) وقد شهدت تلك الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بعد مرور عدد من السنوات لتصل الى (178.9) مليون دولار وبنسبة (59.1%) من إجمالي صادرات العراق لعام (2011)، وهذه الزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين دليل واضح على أن علاقة البلدين تسير وفق ما تشير اليه بعض المصادر وما يصرح به مسؤولي البلدين من ان حجم التبادل التجاري بين العراق سوف يقترب من (20) مليار دولار عند حلول عام (2020)، لذلك فأن تركيا ترى إن من مصلحتها المحافظة على علاقاتها مع العراق من أجل ديمومة استمرار تدفق النفط العراقي عبر إراضيها وحصولها على المكاسب المالية التي تقدر بملايين الدولارات، فضلاً عن حصولها على النفط العراقي بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق النفطية. بالإضافة الى المشاركة المستقبلية للشركات التركية في إعادة أعمار البنية التحتية التي دمرت خلال الاحداث التي مر بها العراق عام (2014)، وعليه نرى إنه من مصلحة تركيا بناء علاقات متطورة مع العراق حالياً ومستقبلاً نظراً للإمكانيات الاقتصادية التي يمتلكها العراق والتي يأتي في مقدمتها النفط الخام، وحاجة سوقه للسلع والبضائع التركية التي تمتلك من الامكانيات الصناعية والتكنولوجية وخبرة واسعة ستعمل على تقديم كل أنواع المساعدة الممكنة للاقتصاد العراقي. مما يعني أن المرحلة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق الى عضو فعال في المجتمع الدولي، وخاصة مع المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد والبنك الدوليين.

فرص تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين:

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا تطوراً ملحوظاً لدرجة أصبح كلٌ منهما معتمداً على الاخر خاصة وان تركيا ترى في العراق خيارها الاستراتيجي في مواجهة المتغيرات التي تحصل من حولها هذه المتغيرات التي اثرت سلبياً على اقتصادها الوطني في الأعوام الأخيرة. ولذلك سعت تركيا نحو تصفير مشكلاتها مع العراق بشكل خاص والبدء في صفحة جديدة من العلاقات تراعى فيها مصالح البلدين ودون المساس فيها حاضراً ومستقبلاً. اذ تنظر تركيا الى العراق الذي يتمتع الان باستقرار أمني تدريجي على انه البلد الذي يمتلك المقومات الاساسية التي هي بأمس الحاجة لها فهو يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد العربية السعودية. ويمتلك سوقاً لديه القدرة على استيعاب السلع والبضائع التي تنتجها تركيا فضلاً عن ان العراق بحاجة الى دعم الشركات التركية في الاختصاصات المختلفة لذا فقد شهدت الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق توجهاً تركياً نحو منطقة الخليج العربي والعراق خاصة منطلقة من ركيزتين اساسيتين هما (وزارة التجارة، 2016، 4).

الاولى: الموقع الاستراتيجي للعراق على اعتباره البوابة التي يتم المرور من خلالها نحو الخليج العربي.

الثانية: تصفير المشكلات مع دول المنطقة ومنها العراق.

وفي قراءة لدوافع تركيا نحو المزيد من التعاون مع العراق يمكننا القول: ان المنفعة الاقتصادية التي تبحث عنها تركيا هي في الحصول على المزيد من الاستثمارات الاقتصادية عبر الدخول في عملية إعادة أعمار المناطق التي دمرت خلال العمليات العسكرية وغيرها خلال عام (2014)، او من خلال العمل على تطوير منشأته الاقتصادية وغيرها فضلاً عن بناء المعامل وانشاء المجمعات السكنية والطرق والجسور وسكك الحديد والسدود وشبكات الري وغيرها. فتركيا لديها القدرة والامكانيات على اعادة اعمار البنى التحتية التي يكون العراق بأمس الحاجة لا اليوم، بالمقابل ان العراق من جانبه معني بهذا التوجه نحو تركيا من اجل الاستفادة من الخبرات والامكانيات التي تمتلكها الشركات التركية خاصة وان الاقتصاد التركي يحتل المرتبة (16) عالمياً و (6) على مستوى اوروبا، فضلاً عن ان تركيا ربما ستكون بديلاً عن إيران الشريك التجاري الثاني للعراق بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية (ترك برس، 2018، 6).

لان تركيا هي الاقرب جغرافياً للعراق لذلك ستكون استيرادات العراق من السلع والبضائع التركية غير مكلفة اقتصادياً وستكون اسعارها مناسبة وتتلاءم مع امكانيات المواطن العراقي المادية وقدرته الشرائية كذلك يسعى البلدين الى وضع الية تهدف الى تعزيز العلاقات التجارية بينهما من خلال فتح منافذ حدودية واقامة مشاريع اقتصادية وتجارية مشتركة من اجل زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة وان مسؤولي البلدين صرحا وللأكثر من مناسبة بانهما يطمحان الى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما كما ذكرنا سابقاً الى اكثر من (20) مليار دولار بحلول عام (2020)، بعد ان كان التبادل التجاري بين العراق وتركيا لا يتجاوز المليار دولار خلال عـــــــــــــــــــــامي (2003، 2004) ، (يبرتـــــــــــــــــــــــــــون، 2006، 141) ومن جهة أخرى عزمت تركيا على فتح معبر حدودي جديد مع العراق والذي يبعد عن المثلث العراقي، التركي، السوري، نحو (7) كيلو متر، فضلاً عن تقديمها مبلغاً قدره (5) مليار دولار خلال مؤتمر الكويت للدول المانحة لعام (2018) ، من أجل إعادة أعمار المحافظات العراقية التي تعرضت مدنها للدمار بسبب العمليات العسكرية عام (2014)، كذلك ابدت تركيا استعدادها على منح تأشيرات الدخول لمواطني العراق وتسهيل الاقامة لهم داخل الاراضي التركية(تركيا بوست، 2018، 1).

وعليه يمكن القول ان هناك العديد من الفرص المتاحة امام البلدين من اجل تعزيز علاقاتهما التجارية والسير بها نحو الافضل بما يلبي طموحات وتطلعات البلدين الجارين ومن هذه الفرص ما يلي:

1) الاستفادة من فرض العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة الامريكية على اعتبار ان إيران هي المنافس لتركيا في علاقتها التجارية مع العراق اذ تحتل إيران المرتبة الثانية وبنسبة (13 %) من تجارة العراق الخارجية بعد تركيا التي تستحوذ على (22 %) من تجارة العراق مع دول العالم.

2) مساهمة الشركات التركية في إعادة أعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الاحتلال الأمريكي وبعد الاحتلال خاصة التي حدثت خلال العمليات العسكرية التي حدث عام (2014)، خاصة وإن تركيا كما ذكرنا قدمت (5) مليار دولار خلال مؤتمر الكويت للدول المانحة لعام (2018)، من أجل إعادة أعمار المناطق المدمرة خلال العمليات العسكرية التي شهدتها بعض المحافظات العراقية.

3) الاستفادة من الامكانيات النفطية الكبيرة التي يمتلكها العراق على اعتباره يحتل المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد خاصة وان تركيا تستهلك بحدود (1900) برميل نفط يومياً.

4) تفعيل الاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة بين البلدين خاصة المتعلقة منها بعمليات التبادل التجاري وايجاد منافذ حدودية اخرى من اجل انسياب ودخول وخروج الشاحنات بكل حرية دون اية تأخير بالإجراءات المتعلقة بحركة المرور وغيرها.

5) اقامة مشاريع مشتركة بين العراق وتركيا والمتعلقة بإنتاج السلع والبضائع التي تحتاجها السوق العراقية واعادة تأهيل المعامل والمصانع المتوقفة عن العمل خاصة وان هناك شركات تركية تعمل على اعادة تأهيل معمل البان ابي غريب ومعمل سمنت الفلوجة وغيرها.

6) السعي الى فتح انبوب نفط ثاني من اجل استمرارية تدفق النفط العراقي من الحقول الشمالية عبر الاراضي التركية وصولاً الى اسواق النفط العالمية خاصة وان الطاقة التصديرية للعراق قد شهدت زيادة واضحة خاصة خلال عام (2018)، اذ وصلت الى (4.4) مليون برميل يومياً.

7) ضمان حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات وعدم التجاوز عليها فضلاً عن عدم استخدامها كوسيلة ضغط على العراق من اجل الحصول على بعض التنازلات.

8) رفع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين بما يتلاءم مع حاجة السوق العراقية من السلع والبضائع التركية المختلفة على ان يراعى في ذلك السعر المناسب والمتانة وجودة المنتوج خاصة ان هناك رغبة من قبل مسؤولي البلدين على زيادة حجم التبادل التجاري لـ (20) مليار دولار وأكثر خلال عام (2020)، وما بعدها.

الاستنتاجات:

توصل الباحثان الى عدد من الاستنتاجات ومن أبرزها ما يأتي: –

1–كان عام (2003) وما رافقه من تغيرات على مستوى البلدين (العراق –تركيا) نقطة تحول في مسيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية فقد ارتفع حجم التبادل التجاري من (870) مليون دولار عام (2003) الى (9.800) مليار دولار في عام (2018).

2–كانت المدة (2011–2013) أفضل مدة شهدت فيها عمليات التبادل التجاري قفزة نوعية في حجم التبادل بين البلدين فقد أرتفع حجم التبادل المذكور من (11) الى (13) مليار دولار على التوالي.

3–أن الميزان التجاري بين العراق وتركيا ومنذ عام (2003) يجري لصالح تركيا وبنسبة (100%) ولغاية عام (2019).

4–إن الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي فقط في الحصول على الايرادات المالية من أجل تمويل الموازنة العامة وباقي الانشطة الاقتصادية الأخرى، بينما الاقتصاد التركي اقتصاد متنوع وكل قطاع من القطاعات الاقتصادية يساهم بنسبة معينة في الناتج المحلي الاجمالي.

5–أن مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا محكوم بمستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بشرط عدم التدخل أي من الطرفين بالشؤون الداخلية للبلد الثاني فضلاً عن عدم استغلال موضوع المياه كوسيلة ضغط وابتزاز للعراق من أجل الحصول على تنازلات ومكتسبات وغيرها.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

1– من أجل استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لابد من تعزيز الاحترام المتبادل والالتزام بمبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين.

2– السعي الجاد من قبل العراق الى تنويع صادراته وعدم الاعتماد على مصدر واحد فضلاً عن تنويع اتجاهات صادراته واستيراداته مع مختلف دول العالم، وعدم الاعتماد على جهة معينة.

3– تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الموقعة بين العراق وتركيا خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري وموضوع المياه من أجل تنشيط التبادل التجاري بين البلدين، فضلاً عن تشكيل لجان مشتركة لمتابعة ما تم الاتفاق عليه.

4- من أجل بناء مستقبل أفضل للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا عدم استغلال بعض الأوراق والمواضيع كوسيلة للضغط من قبل أي من البلدين من أجل الحصول على بعض المكاسب والامتيازات

5- استحداث منافذ ومعابر حدودية جديدة لغرض استيعاب وتنويع وتسهيل عملية انتقال السلع والبضائع والأشخاص والاستثمارات بين البلدين بكل انسيابية دول تأخير في الاجراءات المتعلقة بالدخول والخروج...

المصادر

أولا: العربية

1-أوغلو، محمد افندي، (2018)، مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، مقال منشور في صحيفة نون بوست، متاح على الرابط www.noonpost.com .

2-نورالدين محمد، (2005)، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العدد (302)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

3-حسين، مصطفى جاسم، (2012)، الدور الإقليمي التركي (2002-2010)، المجلة السياسية والدولية العدد (20) السنة السابعة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

4-حمدون، افراح ناثر جاسم، (2012)، العلاقات العراقية – التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (27)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

8-عبد الفتاح، قبيس سعيد، والطويل، رواء زكي يونس، (2006)، الأبعاد المستقبلية وأثر التجارة على القطاع الصناعي التركي، مجلة بحوث مستقبلية، الموصل.

9-النحاس، زهير علي احمد، (1995)، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين (1919-1939)، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الآداب، جامعة الموصل.

10-شهاب، مجدي محمود، سوزي عدلي ناشد، (2010)، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

11-ناصف، ايمان عطية (2008)، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر

12-الطائي، غازي صالح (1999)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

13 بريهي، فارس كريم (2017)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994–2014) دراسة تحليلية (بحث مستل من رسالة ماجستير)، منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 101، المجلد 123.

14–بريهي، فارس كريم (2017)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي، مصدر سابق.

15–التونشيك، مليحة نبلي (2011)، تركيا في منظور عربي، ترجمة عبدالاله النعيمي، الطبعة الاولى، بغداد.

17–الغراوي، فيان، (2009)، افاق تطور العلاقات العراقية – التركية، المجموعة الاقتصادية العراقية.

18–الشبوط، محمد غسان (2016)، العلاقات الاقتصادية التركية – العراقية بعد عام (2003)، مقالات سياسية، الحوار المتمدن ليوم 2016/9/15، متاح على الرابط www.ahewar.org/s.asp .

19–وزارة التجارة، (2016)، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم الدراسات والترجمة، الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية العراقية مع دول العالم.

20–تركيا برس، (2018)، مصدر سابق.

21–بيرتون، دافيد، وأخرون، (2006)، رياح التغير في آسيا والتمويل والتنمية، العدد (2)، المجلد (43).

22–تركيا بوست، (2018)، اتفاقيات تركيا التاريخية وخرائط المنطقة المشتعلة.

ثانيا: الاجنبية

1- **AHMET, DENEIR, (2014), OUNDODHERS SCRCH INTERNATONAL STRATEGIC MANGEMENT CONFERENCE, ANESTIMATION OF TURKEY IS ETPORT LOSS TO IRAQ.**
2- **Turkey: landmark, (2013), DECADEVISION (2023) FEREIGNAF FAIRS TURKEY- 6-6ISTANBUL INTEMATION AL FINANCIAL CENTER, TURKEY.**
3- **Daily, Sabah (2019), Ankara, Baghdad to look for way stories Trade volume to $20 target.**
4- **Republic of Turkey ،(2019) Ministry of Foreign Affairs ،relation between Turkey and Iraq.**